

القاعدة الحادية عشر:

كما أن المفسر للقرآن يراعي ما دلت عليه ألفاظه مطابقة، وما دخل في ضمنها، فعليه أن يراعي لوازم تلك المعاني، وما تستدعيه من المعاني التي لم يصرح اللفظ بذكرها.

التعليق

فتح لنا المؤلف - رحمه الله - في هذه العبارة أبواب الدلالة، وأنها ثلاثة أقسام: دلالة مطابقة، ودلالة تضمن، ودلالة التزام، فدلالة المطابقة هي: دلالة اللفظ على جميع معناه، ودلالة التضمن: دلالة على جزء من معناه، ودلالة الالتزام: دلالة على لازم معناه، ودلالة اللازم على أمر خارج، مثال ذلك إذا قلت: هذه دار، فدلالة هذه الكلمة على ما في الدار من الغرف والحجر والفسحات والحمامات وما أشبهها دلالة مطابقة، ودلالاتها على كل غرفة بمفردها دلالة تضمن، ودلالاتها على أن لهذا الدار بانياً دلالة التزام.

هذه أنواع الدلالات الثلاثة، ولا شك أن الله إذا فتح على الإنسان معرفة هذه الدلالات فإنه يحصل علماً كثيراً بأدلة قليلة، ولهذا تجد بعض العلماء يستنبط من الآية أحكاماً كثيرة، وآخرون لا يستنبطون منها إلا بعض هذه الأحكام، كل ذلك بما يفتح الله على الإنسان من الفهم في أنواع الدلالة.

وهذه القاعدة من أجل قواعد التفسير وأنفعها، وتستدعي قوة فكر، وحسن تدبر، وصحة قصد؛ فإن الذي أنزله هو العالم بكل شيء، الذي أحاط علمه بما تحتوي عليه القلوب، وما تضمنه المعاني، وما يتبعها ويتقدمها وتتوقف هي عليه؛ ولهذا أجمع العلماء على الاستدلال باللازم في كلام الله لهذا السبب.

والطريق إلى سلوك هذا الأصل النافع: أن تفهم ما دلّ عليه اللفظ من المعاني، فإذا فهمتها فهماً جيداً، ففكر في الأمور التي تتوقف عليها، ولا تحصل بدونها، وما يشترط لها، وكذلك فكر فيما يترتب عليها، وما يتفرّع عنها، وينبني عليها، ولا تزال تفكر في هذه الأمور حتى يصير لك ملكة جيدة في الغوص على المعاني الدقيقة، فإن القرآن حق، ولازم الحق حق، وما يتوقف على الحق حق، وما يتفرّع على الحق حق؛ فمن وفق لهذه الطريقة، وأعطاه الله توفيقاً ونوراً، انفتحت له العلوم النافعة، والمعارف الجليلة. ولنمثل لهذا الأصل أمثلة توضحه:

منها: في أسمائه الحسنی «الرحمن الرحيم»، فإنها تدل بلفظها على وصفه بالرحمة، وسعة رحمته، فإذا فهمت أن الرحمة التي لا يشبهها رحمة أحد هي وصفه الثابت، وأنه أوصل رحمته إلى كل مخلوق، ولم يخل أحد من رحمته طرفة عين، عرفت أن هذا الوصف يدل على كمال حياته، وكمال قدرته، وإحاطة علمه، ونفوذ مشيئته، وكمال حكمته؛ لتوقف الرحمة على ذلك كله، ثم استدلت بسعة رحمته على أن شرعه نور ورحمة؛ ولهذا يعلل تعالى كثيراً من الأحكام الشرعية برحمته وإحسانه؛ لأنها من مقتضاه وأثره.

ومنها قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ [النساء: ٥٨]، فإذا فهمت أن الله أمر بأداء الأمانات كلها إلى أهلها استدلت بذلك على وجوب حفظ الأمانات، وعدم إضاعتها والتفريط والتعدي فيها، وأنه لا يتم الأداء لأهلها إلا بذلك...

التعليق

قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ هذا أمر بأداء الأمانة يستلزم أن نحفظها؛ لأنه لا يتم الأداء إلا بذلك، ولهذا لو أعطيتني أمانة ووضعتها على العتبة عند الباب، فإني ما أديتها طبعاً.

فإن قيل: ما هو الدليل على وجوب حفظ الأمانة في حرز مثلها وعدم التعدي فيها وعدم التفريط؟

قلنا: الدليل قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾؛ لأنه لا يتم الأداء إلا بذلك. وهذه دلالة التزام.



... وإذا فهمت أن الله أمر بالحكم بين الناس بالعدل استدلت بذلك على أن كل حاكم بين الناس في الأمور الكبار والصغار لا بد أن يكون عالماً بما يحكم به، فإن كان حاكماً عاماً فلا بد أن يحصل من العلم ما يؤهله إلى ذلك، وإن كان حاكماً ببعض الأمور الجزئية كالشقاق بين الزوجين؛ حيث أمر الله أن نبعث حكماً من أهله وحكماً من أهلها، فلا بد أن يكون عارفاً بهذه الأمور التي يريد أن يحكم بها، ويعرف الطريق التي توصله إليها.

وبهذا بعينه نستدل على وجوب طلب العلم، وأنه فرض عين في كل أمر يحتاجه العبد؛ فإن الله أمرنا بأوامر كثيرة، ونهانا عن أمور كثيرة، ومن المعلوم أن امثال أمره واجتناب نهيه يتوقف على معرفته وعلمه، فكيف يتصور أن يمثل الجاهل الأمر الذي لا يعرفه، أو يدع الأمر الذي يعرفه؟

وكذلك أمر لعباده أن يأمرُوا بالمعروف، وينهوا عن المنكر، يتوقف ذلك على العلم بالمعروف والمنكر ليأمر بهذا، وينهى عن هذا، فما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، وما لا يحصل ترك المنهي عنه إلا به فهو واجب؛ فالعلم بالإيمان والعمل الصالح متقدم على القيام به، والعلم بضد ذلك متقدم على تركه؛ لاستحالة ترك ما لا يعرفه العبد قصداً وتقرباً وتعبداً.

===== التعليق =====

كل هذه الأمثلة التزام، إذا أمرنا الله بالصلاة فهو أمر بها وبما لا تتم إلا بها، إذا أمرنا بالزكاة، فهو أمر بها وبما لا تتم إلا بها، فهذا الرجل الذي عنده مال يجب عليه أن يتعلم أحكام الزكاة والذي ما عنده مال لا يجب عليه إلا إذا كان من باب فروض الكفاية، والإنسان الذي يجب عليه الحج يجب عليه أن يتعلم أحكام الحج بخلاف الآخر، والآمر بالمعروف الناهي عن المنكر لا يمكن أن يأمر وينهى إلا وهو عالم بالحكم الشرعي، وعالم بالمعروف وعالم بالمنكر، وعلى كل حال ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، وهذه القاعدة الفقهية الأصولية هي من هذا الباب دلالتها دلالة التزام، فهو وجوب التزام.

ومن ذلك: الأمر بالجهاد، والحث عليه، من لازم ذلك: الأمر بكل ما لا يتم الجهاد إلا به، من تعلّم الرمي، والركوب، وعمل آلاته وصناعاته، مع أن ذلك كله داخل دخول مطابقة في قوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ [الأنفال: ٦٠]، فإنها تتناول كل قوة عقلية، وبدنية، وسياسية، ونحوها.

ومن ذلك: أن الله استشهد بأهل العلم على توحيدِهِ، وقرن شهادتهم بشهادته وشهادة ملائكتِهِ، وهذا يدلّ على عدالتهم، وأنهم حجة من الله تعالى على من كذّب، بمنزلة آياته وأدلته.

التعليق

وهذا واضح؛ لأن أهل العلم هم الذين تُقبل شهادتهم فيما علموا. أما الجاهل فلا، ولهذا لا يجوز للإنسان أن يشهد إلا بما علم، فلا يشهد بما ظنّ، إلا أن يشهد به على وجهه، فيقول: هذا الرجل أتى ما تدل القرينة على أنه فعل كذا.

الحاصل أن الشهادة لا بد لها من علم، ولهذا قال تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ١٨]، أي: شهدوا. أما الجاهل، فليس عنده من الآيات الدالة على وحدانية الله ما يستطيع أن يشهد بذلك. ولهذا لا يجوز أن تستفتي إلا من تعلم أنه عالم أو يغلب على ظنك أنه عالم، فإذا أتيت بلداً لا تعرف أهلها ولا تعرف من هو العالم فيها ثم رأيت رجلاً يأتيه الناس ويستفتونه وهو يفتيهم، غلب على ظنك أنه عالم؛ فهذه طريقة.

ومن ذلك: سؤال عباد الرحمن ربهم أن يجعلهم للمتقين إماماً يقتضي سؤالهم الله جميع ما تتم الإمامة في الدين به، من علوم، ومعارف جليلة، وأعمال صالحة، وأخلاق فاضلة؛ لأن سؤال العبد لربه شيئاً سؤال له ولما لا يتم إلا به، كما إذا سأل الله الجنة واستعاذ به من النار، فإنه يقتضي سؤال كل ما يقرب إلى هذه ويبعد من هذه.

===== التعليق =====

ومثله أيضاً: لو قال الطالب: اللهم إني أسألك النجاح، يتضمن وسائل المذاكرة والمراجعة.



ومن ذلك أنه أمر بالصلاح والإصلاح، وأثنى على المصلحين، وأخبر أنه لا يصلح عمل المفسدين؛ فيستدل بذلك على أن كل أمر فيه صلاح للعباد في أمر دينهم ودنياهم، وكل أمر يعين على ذلك، فإنه داخل في أمر الله وترغيبه، وأن كل فساد وضرر وشر، فإنه داخل في نهيه والتحذير عنه، وأنه يجب تحصيل كل ما يعود إلى الصلاح والإصلاح بحسب استطاعة العبد؛ كما قال شعيب - عليه السلام -: ﴿إِنْ أُريدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ﴾ [هود: ٨٨].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٣]، و﴿حَرِّضَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ﴾ [الأنفال: ٦٥]، يقتضي الأمر بكل ما لا تتم البشارة إلا به، والأمر بكل ما فيه حث وتحريض، وما يتوقف على ذلك ويتبعه من الاستعداد والتمرن على أسباب

الشجاعة والسعي في القوة المعنوية من التآلف، واجتماع الكلمة، ونحو ذلك.

ومن ذلك، الأمر بتبليغ الأحكام الشرعية، والتذكير بها وتعليمها، فإن كل أمر يحصل به التبليغ وإيصال الأحكام إلى المكلفين يدخل في ذلك، حتى إنه يدخل فيه إذا ثبتت الأحكام الشرعية، ووُجدت أسبابها، وكانت تخفى عادة على أكثر الناس، كثبوت الأهلة - بالصيام والفطر والحج وغيره - إبلاغها بالأصوات، والرمي، وإبلاغها بما هو أبلغ من ذلك؛ كالبرقيات ونحوها، وكذلك يدخل فيه كل ما أعان على إيصال الأصوات إلى السامعين من الآلات الحادثة، فحدوثها لا يقتضي منعها،...

التعليق

شيخنا عبد الرحمن - رحمه الله - دقيق في هذه المسائل، ولا يستوحش من المخترعات العصرية، بينما كان بعض الناس في وقته ينكرون أن تُثبت الأهلة بالإذاعة أو بالبرقيات أو ما أشبه ذلك، ويقول بعضهم إن هذه البرقيات سحر أو شياطين تنقل الصوت، لكن الشيخ - رحمه الله - ليس على هذا؛ وكان الناس قبل أن تأتي الإذاعة، وقبل أن تأتي المدافع يمشون بالأسواق ويرمون بالبنادق، فهذه وسائل لا يقال عنها بدعة، كما اشتبه على بعض الناس فقالوا: هذه الوسيلة ليست موجودة في عهد الرسول ﷺ وأصحابه؛ وقالوا: وسيلة حفظ العلم بالأشرطة ليست موجودة في عهد الرسول ﷺ وأصحابه، فهي إذن بدعة، وقد قال النبي ﷺ:

«كل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار»^(١)، فتسجيلاتكم وأشرطتها كلها في النار؛ لأنها بدعة! هذا غير صحيح؛ لأن هذه وسيلة، أنا لم أتعبد لله بأني أضعها في المسجل وأجعلها عبادة، إنما هي وسيلة، كالأقلام من عهد الرسول ﷺ؛ فقد كانوا يكتبون بالعيدان والقصب وما أشبهها. أما الآن، فاختلقت الأحوال. وكذلك الورق كان نادراً، فكانوا يكتبون على العظام والحصى واللخاف وما أشبهها.

فالمهم أنه يجب أن نعرف الفرق بين الوسيلة وبين القصد أو الغاية، فوسائل المشروع مشروعة؛ فالبدعة لا تكون إلا فيما قصد لذاته. أما ما كان وسيلة لغيره، فلا. والوسائل لها أحكام المقاصد، وليس قولنا: إن الوسائل لها أحكام المقاصد مثل قول بعض الناس: إن الغاية تبرر الوسيلة! لأن هذه الأخيرة مقولة خبيثة استخدمها الشيوعيون لأغراضهم ظناً منهم أن غاياتهم حميدة، فهي تتكلم في الحق، لكن قد تؤدي إلى باطل.

أنا ما أستمع للمسجل للتعبد بالاستماع، إنما أستمع للمسجل لضبط القرآن فقط. لو قال أحد: بدل أن نجعل واحداً يقرأ ونستمع، نجعل هذا المسجل يقرأ ونستمع! قد نقول: هذا ليس بمشروع؛ لأن هذا المسجل ما ينال الأجر، وإلا لقلنا إنه يصلح أن نجعله عند الميكروفون ويؤذن بدل المؤذن، كما يفعل بعض الناس، وسمعت

(١) أخرجه أحمد (١٢٦/٤)؛ وأبو داود في كتاب السنة، باب في لزوم السنة (٤٦٠٧)؛ والترمذي في العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع (٢٦٧٦)؛ وابن ماجه في المقدمة، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين (٤٢)، وغيرهم كثير، من حديث العرياض بن سارية.

أنه في بعض البلاد الإسلامية يجعلون مسجلاً على الساعة، فإذا وصلت الساعة إلى الوقت انفتح المسجل بالأذان وهذا خطأ؛ لأن الأذان عبادة، وهذا المسجل جماد لا يتعبد. لكن الاستماع للتلاوة من المسجل لا شيء فيه؛ لأنه يستمع إليه للتلاوة والضبط فقط، وكما ينظر إليه في ورق المصحف، كذلك يستمع إليه، ويمكن أن يكون له الأجر بما يقوم في قلبه من الخشوع والإنابة وتدبر المعنى كما لو سمع أحداً يتلو.

فالمسجل لا يستمع إليه تعبدًا، وما يحصل في قلبه من خشوع وتدبر يؤجر عليه من هذه الناحية. لكن ليس كما لو قرأ عنده إنسان أو اتفق وإياه على أن يقرأ؛ لأن القارئ له بكل حرف عشر حسنات، والمستمع كذلك.



... فكل أمر ينفع الناس، فإن القرآن لا يمنعه، بل يدل عليه لمن أحسن الاستدلال به، وهذا من آيات القرآن، وأكبر براهينه، أنه لا يمكن أن يحدث علم صحيح ينقص شيئاً منه، فإنه يردُّ بما تشهد به العقول جملة أو تفصيلاً، أو يرد بما لا تهتدي إليه العقول. وأما وروده بما تحيله العقول الصحيحة وتمنعه، فهذا محال، والحس والتجربة شاهدان بذلك؛ فإنه مهما توسعت الاختراعات، وعظمت الصناعات، وتوسعت المعارف الطبيعية، وظهر للناس في هذه الأوقات ما كانوا يجهلونه قبل ذلك، فإن القرآن - والله الحمد - لا يخبر بإحاطته؛ بل تجد بعض الآيات فيها إجمال أو إشارة تدل عليه. وقد ذكرنا شيئاً من ذلك في غير هذا الموضع، والله أعلم وأحكم، وبالله التوفيق.

التعليق

مثل الكهرباء، فقد تكلم الشيخ عبد الرحمن - رحمه الله - في الكهرباء وآثارها النافعة.

خلاصة هذه القاعدة: أن دلالة القرآن على الأشياء ثلاثة أقسام: المطابقة والتضمن والالتزام، وأنه ينبغي للإنسان أن يعتني بأنواع هذه الدلالات حتى يُفتح له بذلك باب عظيم من العلم، بل أبواب، والناس يختلفون في هذا اختلافاً كثيراً، فتجد بعض الناس إذا تكلم على حديث أو على آية ليستنبط منها الأحكام أتى بفوائد كثيرة، بينما غيره لا يأتي إلا بقليل، والمؤلف ذكر عدة أمثلة في هذا، خصوصاً فيما يتعلق بدلالة الالتزام.



القاعدة الثانية عشرة:

الآيات القرآنية التي ظاهرها التضاد يجب حمل كل نوع منها على حال بحسب ما يليق ويناسب المقام.

وهذا في مواضع متعددة من القرآن:

منها: الإخبار في بعض الآيات أن الكفار لا ينطقون ولا يتكلمون يوم القيامة، وفي بعضها: أنهم ينطقون، ويحاجون، ويعتذرون، ويعترفون، فحمل كلامهم ونطقهم: أنهم في أول الأمر يتكلمون ويعتذرون، وقد ينكرون ما هم عليه من الكفر، ويقسمون على ذلك، ثم إذا خُتم على ألسنتهم، وشهدت عليهم جوارحهم بما كانوا يكسبون، ورأوا أن الكذب غير مفيد لهم، أخرجوا فلم ينطقوا.

وكذلك الإخبار بأن الله تعالى لا يكلمهم ولا ينظر إليهم يوم القيامة، مع أنه أثبت الكلام لهم معه؛ فالنفي واقع على الكلام الذي يسرهم ويجعل لهم نوع اعتبار، وكذلك النظر، والإثبات واقع على الكلام الواقع بين الله وبينهم على وجه التوبيخ لهم والتقريع؛ فالنفي يدل على أن الله ساخط عليهم، غير راضٍ عنهم، والإثبات يوضح أحوالهم، ويبين للعباد كمال عدل الله بهم؛ إذ وضع العقوبة موضعها.

ونظير ذلك أن في بعض الآيات أخبر أنه: ﴿لَا يُشَلُّ عَنْ ذُنُوبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ﴾ [الرحمن: ٣٩]، وفي بعضها أنه يسألهم: ﴿إِنِّ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ﴾ [الشعراء: ٩٢]، و﴿مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص: ٦٥]،

ويسألهم عن أعمالهم كلها؛ فالسؤال المنفي: هو سؤال الاستعلام والاستفهام عن الأمور المجهولة، فإنه لا حاجة إلى سؤالهم مع كمال علم الله، وإطلاعه على ظاهريهم وباطنيهم، وجليل أمورهم ودقيقها. والسؤال المثبت واقع على تقريرهم بأعمالهم، وتوبيخهم، وإظهار أن الله حكم فيهم بعدله وحكمته.

ومن ذلك الإخبار في بعض الآيات أنه لا أنساب بين الناس يوم القيامة، وفي بعضها أثبت لهم ذلك؛ فالمثبت: هو الأمر الواقع والنسب الحاصل بين الناس؛ كقوله: ﴿يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ﴾ (٣٤) وَأُمِّهِ وَأَبِيهِ [عبس: ٣٤ - ٣٥] إلى آخرها. والمنفي: هو الانتفاع بها، فإن كثيراً من الكفار يدعون أن أنسابهم تنفعهم يوم القيامة، فأخبر تعالى أنه ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ﴾ (٨٨) إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ [الشعراء: ٨٨ - ٨٩].

ونظير ذلك: الإخبار في بعض الآيات أن النسب نافع يوم القيامة، كما في إلحاق ذرية المؤمنين لأبائهم في الدرجات، وإن لم يبلغوا منزلتهم، وأن الله يجمع لأهل الجنّات والدرجات العالية من صلح من آبائهم وأزواجهم وذرياتهم؛ فهذا لما اشتركوا في الإيمان وأصل الصلاح زادهم من فضله وكرمه، من غير أن ينقص من أجور السابقين لهم شيئاً.

===== التعليق =====

وبذلك تظهر الحكمة في قوله تعالى: ﴿الْحَقَّنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا أَلْتَهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾ [الطور: ٢١]؛ لأنه قد يقول قائل: هؤلاء يرفعون قليلاً، وهؤلاء ينزلون، فبين الله أنه لا ينزل، بل يرفع النازل، ولا ينزل المرتفع.

ومن ذلك الشفاعة، فإنه أثبتتها في مواضع، ونفاها في مواضع من القرآن، وقيدتها في بعض المواضع بإذنه، ولمن ارتضى من خلقه، فتعيّن حمل المطلق على المقيد، وأنه حيث نُفيت فهي الشفاعة التي بغير إذنه، ولغير من رضي الله قوله وعمله، وحيث أثبتت فهي الشفاعة التي بإذنه، لمن رضيه وأذن فيه.

ومن ذلك: أن الله أخبر في آيات كثيرة أنه لا يهدي القوم الكافرين، والفاسقين، والظالمين ونحوها، وفي بعضها: أنه يهديهم ويوفقهم، فتعيّن حمل المنفيّات على من حقّت عليه كلمة الله؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ۖ وَلَوْ جَاءَتْهُمْ كُلُّ آيَةٍ﴾ [يونس: ٩٦ - ٩٧]، وحمل المثبتات على من لم تحقق عليهم الكلمة، وهذا هو الحق الذي لا ريب فيه.

ومن ذلك: الإخبار في بعض الآيات أنه العلي الأعلى، وأنه فوق عباده، وعلى عرشه، وفي بعضها: أنه مع العباد أينما كانوا، وأنه مع الصابرين، والصادقين، والمحسنين ونحوهم؛ فعُلُوّه تعالى أمرٌ ثابت له، وهو من لوازم ذاته، ودُنُوّه ومعيتته لعباده؛ لأنه أقرب إلى كل أحد من حبل الوريد، فهو على عرشه عَلِيٌّ على خلقه، ومع ذلك فهو معهم في كل أحوالهم، ولا منافاة بين الأمرين؛ لأن الله تعالى ليس كمثله شيء في جميع نعوته، وما يُتوهم بخلاف ذلك فإنه في حق المخلوقين. وأما تخصيص المعية بالمحسنين ونحوهم، فهي معية أخص من المعية العامة، فإنها تتضمن محبتهم، وتوفيقهم، وكلاءتهم، وإعانتهم في كل أحوالهم، فحيث وقعت في سياق المدح والثناء فهي من هذا النوع، وحيث وقعت في سياق التحذير والترغيب والترهيب فهي من النوع الأول.

ومن ذلك: النهي في كثير من الآيات عن موالاة الكافرين، وعن مودتهم والاتصال بهم، وفي بعضها: الأمر بالإحسان إلى مَنْ له حق على الإنسان منهم، ومصاحبته بالمعروف؛ كالوالدين ونحوهم، فهذه الآيات العامّات من الطرفين قد وضّحها الله غاية التوضيح في قوله: ﴿لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِينِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ (٨) إِنَّمَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِينِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوهُمْ ﴿الآية [الممتحنة: ٨ - ٩]، فالنهي واقع على التولي والمحبة لأجل الدين، والأمر بالإحسان والبرّ واقع على الإحسان؛ لأجل القرابة، أو لأجل الإنسانية على وجه لا يخلّ بدين الإنسان.

التعليق

الفرق بين البرّ والإقسط في قول الله: ﴿لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِينِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا﴾ أن البرّ: زيادة في الفضل، والإقسط: العدل؛ فمثلاً: إذا أحسنوا إلينا نحسن إليهم، وإذا كان لهم حق نحسن إليهم. أما الثاني: ﴿إِنَّمَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِينِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوهُمْ﴾، ولم يقل: أن تبرّوهم، حتى هؤلاء ربما يكون في الإحسان إليهم خير؛ لكنهم ليسوا كالأولين. والموالاة والموادة لجميع الكفار محرمة. وكذلك الفرق الضالة إذا كانت بدعتهم تكفرهم، فلا تجوز موالاتهم.

ومن ذلك: أنه أخبر في بعض الآيات أن الله خلق الأرض ثم استوى إلى السماء فسوّاهن سبع سماوات، وفي بعضها: أنه لما أخبر عن خلق السماوات أخبر أن الأرض بعد ذلك دحاها؛ فهذه الآية تفسّر المراد، وأن خلق الأرض متقدّم على خلق السماوات، ثم لما خلق الله السماوات بعد ذلك دحى الأرض، فأودع فيها جميع مصالحها المحتاج إليها.

ومن ذلك: تارة يخبر أنه بكل شيء عليم، وتارة يخبر بتعلق علمه ببعض أعمال العباد ببعض أحوالهم، وهذا الأخير فيه زيادة معنى، وهو أنه يدل على المجازاة على ذلك العمل، سواء كان خيراً أو شراً، فيتضمن مع إحاطة علمه: الترغيب والترهيب.

ومن ذلك: الأمر بالجهاد في آيات كثيرة، وفي بعض الآيات الأمر بكفّ الأيدي والإخلاق إلى السكون، فهذه حين كان المسلمون ليس لهم قوة ولا قدرة على الجهاد باليد، والآيات الأخر حين قوا وصار ذلك عين المصلحة، وهو الطريق إلى قمع الأعداء.

ومن ذلك: أنه تارة يضيف الأشياء إلى أسبابها التي وقعت وتقع بها، وتارة يضيفها إلى عموم قدرته، وأن جميع الأشياء واقعة بإرادته ومشئته؛ فيفيد مجموع الأمرين: إثبات التوحيد، وتفرد الباري بوقوع الأشياء بقدرته ومشئته، وإثبات الأسباب والمسببات، والأمر بالمحسوب منها، والنهي عن المكروه، وإباحة مستوي الطرفين؛ فيستفيد المؤمن الجِدَّة والاجتهاد في عمل الأسباب النافعة، والنظر وملاحظة فضل الله في كل أحواله، وأن لا يتكل على نفسه في أمرٍ من الأمور، بل يتكل ويستعين بربه.

وقد يخبر أن ما أصاب العبد من حسنة فمن الله، وما أصابه من سيئة فمن نفسه؛ ليعرف عباده أن الخير والحسنات والمَحَابِ تقع بمحض فضله وجوده، وإن جرت ببعض الأسباب الواقعة من العباد، فإن الأسباب هو الذي أنعم بها، وهو الذي يسرها، وأن السيئات - وهي المصائب التي تصيب العبد - أسبابها من نفس العبد وبتقصيره في حقوق ربه، وتعدّيه لحدوده، فالله وإن كان هو المقدر لها، فإنه أجراها على العبد بما كسبت يده، ولهذا أمثلة يطول عدّها.

===== التعليق =====

جاء في القرآن آيات ظاهرها التعارض، يعني: أن بعضها يعارض بعضاً ظاهراً. ولا يمكن في القرآن ولا في صحيح السنة أن تتعارض النصوص؛ لأن الله يقول: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، فما كان من عند الله، فليس فيه اختلاف. والعلماء رحمهم الله يذهبون إلى الجمع بين هذه النصوص التي ظاهرها التعارض إما بحملها على اختلاف الأحوال، أو اختلاف الأشخاص، أو اختلاف الأسماء، أو اختلاف الأمكنة. فهذه أربعة احتمالات لا تعدوها هذه الأحوال. يعني: يكون هذا الذي ظاهره اختلاف ينزل على حال دون حال، أو في وقت دون وقت، أو في مكان دون مكان، أو في أشخاص دون أشخاص. وقد ألف الشيخ الشنقيطي - رحمه الله - كتاباً سماه: «دفع إيهام الاضطراب عن آي الكتاب»، جمع فيه الآيات التي قيل إنها متعارضة، أي: ظاهرها التعارض، وجمع بينها. والجمع قد يكون متكلفاً وبعيداً، وقد يكون قريباً حسب ما يوفق الإنسان له. والمهم

أن لدينا قاعدة ثابتة راسخة، وهي أن القرآن لا يمكن أن يتعارض؛ لأن التعارض معناه دفع بعضه ببعض، وهذا لا يمكن؛ لأنه كلام من عند الله عز وجل، والمؤلف - رحمه الله - ذكر أمثلة كثيرة من هذا النوع، وذكر كيف يجمع بين هذه الآيات التي ظاهرها التعارض.



القاعدة الثالثة عشرة:

طريقة القرآن في الحجاج والمجادلة
مع أهل الأديان الباطلة.

قد أمر الله بالمجادلة بالتي هي أحسن، ومن تأمل الطرق التي نصب الله المحاجة بها مع المبطلين على أيدي رسله رآها من أوضح الحجج، وأقواها، وأقومها، وأدلتها على إحقاق الحق، وإزهاق الباطل على وجه لا تشويش فيه، ولا إزعاج؛ فتأمل محاجة الرسل مع أممهم، وكيف دعوهم إلى عبادة الله وحده لا شريك له، من جهة أنه المتفرد بالربوبية، والمتوحد بالنعم، وهو الذي أعطاهم العافية، والأسماع، والأبصار، والعقول، والأرزاق، وسائر أصناف النعم؛ كما أنه المتفرد بدفع النقم، وأن أحداً من الخلق ليس يقدر على نفع ولا دفع، ولا ضرر ولا نفع؛ فإنه بمجرد معرفة العبد بذلك واعترافه به، لا بد أن ينقاد للدين الحق الذي به تتم النعمة، وهو الطريق الوحيد لشكرها، وكثيراً ما يحتج على المشركين به في عبادته بإلزامهم باعترافهم بربوبيته، وأنه الخالق لكل شيء، والرازق لكل شيء؛ فيتعين أنه المعبود وحده، فانظر إلى هذا البرهان كيف ينتقل الذهن منه بأول وهلة إلى وجوب عبادة مَنْ هذا شأنه، ووجوب الإخلاص له...

التعليق

أظن الانتقال هذا واضح جداً، مثلاً لو أن رجلاً يعبد صنماً، نقول له: هل هذا الصنم أوجدك؟ هل خلقتك؟ سيقول: لا. هل هو الذي يرزقك ويعافيك ويدفع عنك النقم؟ سيقول: لا. من الذي يفعل ذلك؟ سيقول: الله. فإذا قال: إن ذلك هو الله، قلنا: إذن يجب عليك أن لا تعبد إلا الله، ما دمت تعترف أن النعم التي أمّك الله بها، والنقم التي دفعها الله عنك قبل أن تصيبك، ورفعها عنك بعد أن أصابتك، ما دمت تعترف أنها من الله، فإن الواجب عليك أن لا تعبد إلا إياه. وأظن هذا واضح جداً. ولهذا يقول الله عز وجل: ﴿فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾ [العنكبوت: ٦١]، ﴿أَنَّى يُصْرَفُونَ﴾ [غافر: ٦٩]، يعني: كيف يصرفون عن الحق مع وضوحه؟



... ويجادل المبطلين أيضاً بذكر عيب آلهتهم، وأنها ناقصة من كل وجه، لا تغني عن أهلها شيئاً...

التعليق

هذا أيضاً من وجوه الإلزام بعبادته وحده أن يقال: هذه الآلهة التي تعبد هل هي تنفعك؟ ما هو الجواب: لا، بل هي بنفسها ناقصة ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ ضُرْبَ مَثَلٍ فَاَسْتَجِئُوا لَهُۥٓ إِنَّكَ الَّذِي تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُۥ﴾ [الحج: ٧٣] نقص في القدرة، وزيادة على ذلك نقص في الضعف؛ ما يستطيعون، ولا يدافعون عن أنفسهم، وإن يسلبهم الذباب شيئاً لا يستنقذوه منه. مع أن الذباب من أهون الحشرات وأحقرها، ومع ذلك إذا سلب هذه الأصنام شيئاً

وأخذه منها ما استنقذوه منه! وهذا مثل عظيم إذا تأملته عرفت أن جميع ما يعبد من دون الله لا يستحق أن يكون رباً ولا معبوداً.



... ويقسم الأدلة على أهل الكتاب بأنهم لهم من سوابق المخالفات لرسولهم ما لا يُستغرب معه مخالفتهم لمحمد ﷺ، وينقض عليهم دعاويهم الباطلة، وتزكيتهم لأنفسهم، ببيان ما يضاد ذلك من أحوالهم، وأوصافهم، ويجادلهم بتوضيح الحق وبيان براهينه، وأن صدقه وحقيقته تدفع بمجرد ما جميع الشبه المعارضة له ﴿فَمَاذَا بَعَدَ الْحَقَّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾ [يونس: ٣٢].

وهذا الأصل في القرآن كثير، فإنه يفيد في الدعوة للحق، وردّ كل ما ينافيه. ويجادلهم بوجوب تنزيل الأمور منازلها، وأنه لا يليق أن يجعل للمخلوق العبد الفقير العاجز من كل وجه بعض حقوق الرب الخالق الغني الكامل من جميع الوجوه. ويتحدّاهم أن يأتوا بكتاب أو شريعة أهدى وأحسن من هذه الشريعة، وأن يعارضوا القرآن فيأتوا بمثله إن كانوا صادقين، ويأمر نبيّه بمباهلة من ظهرت مكابرتة وعناده، فينكصون عنها؛ لعلمهم أنه رسول الله الصادق الذي لا ينطق عن الهوى، وأنهم لو باهّلوه لهلكوا.

وفي الجملة، لا تجد طريقاً نافعاً فيه إحقاق الحق، وإبطال الباطل؛ إلا وقد احتوى عليه القرآن على أكمل الوجوه.

===== التعليق =====

المباهلة هي مأخوذة من الابتهاال إلى الله جل وعلا، وهي المبالغة في الدعاء وصورتها أن يأتي المتخاصمان ويقول بعضهم

لبعض لتباهل، ونقول: اللهم من كان منا كاذباً فعليه لعنة الله، وما أشبه ذلك مما يدعون به على الكاذب. وقد أشار الله إليها في قوله: ﴿قُلْ يَتَاهَلِ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَّامٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ قَوْلُوا فَقُولُوا أَشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٦٤]، والآية الثانية كقوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَلْ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ﴾ [آل عمران: ٦١].

والخلاصة أن هذه القاعدة في بيان مجادلة القرآن ومحاجته للمخالفين، وأنها من أبين المجادلات وأوضحها وأقومها حجة. ومن طريقة القرآن في المجادلة أنه يعدل إلى الطريق الذي لا نزاع فيه عن الطريق الذي فيه نزاع، حتى وإن أمكن إقناع الخصم بما فيه من نزاع، فإنه يدعه ويأتي بالطريق الواضح. مثاله: محاجة إبراهيم للذي حاجه في ربه ﴿إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّىَ الَّذِى يُحْيِى وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِى وَأُمِيتُ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، يعني: فأنا مثل ربك. كيف يحيي ويميت؟ هذا الرجل الظالم يقول: إنه يؤتى إليه بالرجل مستحقاً للقتل فيعفو عنه، وهذا على زعمه إحياء، ويؤتى إليه بالرجل غير جانٍ على نفسه ولا غيره ولا يستحق القتل فيقتله، وهذا على زعمه إماتة. إبراهيم عليه السلام لم يذهب ليحاج في هذه النقطة، ولو حاجه إبراهيم لغلبه بلا شك؛ لأن هذا ليس إحياء ولا إماتة. غاية ما هنالك في المسألة الأولى أن الذي يستحق القتل رفع عنه القتل، والذي أبقى الحياة فيه هو الله، ولو شاء الله لمات. وفي الثانية أيضاً غاية ما فيه أنه فعل سبباً يقتضي أن يموت هذا الرجل فقتل، ولكن

الذي أماته هو الذي أحياه؛ فبإمكان إبراهيم أن يجادل على هذه النقطة، ولكنه عدل إلى أمر يفحمه ولا يستطيع التخلص منه، فقال له إبراهيم: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، فهنا ينبغي عند الحاجة خصوصاً إذا عرفت أن الذي يحاجك لا يريد إلا أن ينصر قوله، ينبغي أن تعدل عن الطريق الذي يحتاج إلى جدل إلى طريق واضح لا يحتاج إلى جدل، ما دام المقصود الوصول إلى إفحام الخصم، فإذا أراد أن يسد علينا طريقاً بإمكاننا أن نفتحه، فلنرجع إلى طريق آخر لا يستطيع أن يسده.



القاعدة الرابعة عشرة:

حذف المُتَعَلِّق - المعمول فيه -
يفيد تعميم المعنى المناسب له.

وهذه قاعدة مفيدة جداً، متى اعتبرها الإنسان في الآيات القرآنية أكسبته فوائد جليلة، وذلك أن الفعل، أو ما هو في معناه، متى قُيِّدَ بشيء تقيّد به، فإذا أطلقه الله تعالى، وحذف المُتَعَلِّقَ فعمّم ذلك المعنى، ويكون الحذف هنا أحسن وأفيد كثيراً من التصريح بالمُتَعَلِّقات، وأجمع للمعاني النافعة، ولذلك أمثلة كثيرة جداً:

منها: أنه قال في عدة آيات: ﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [النور: ٦١]، ﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٢]، ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١]؛ فيدلّ ذلك على أن المراد: لعلكم تعقلون عن الله كل ما أرشدكم إليه، وكل ما علّمكموه، وكل ما أنزل عليكم من الكتاب والحكمة، لعلكم تذكرون جميع مصالحكم الدينية والدنيوية، لعلكم تتقون جميع ما يجب اتقاؤه من جميع الذنوب والمعاصي.

ويدخل في ذلك ما كان السياق فيه، وهو فرد من أفراد هذا المعنى العام؛ ولهذا كان قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٨٣] يفيد كل ما قيل في حكمة الصيام، أي: لعلكم تتقون المحارم عموماً، ولعلكم تتقون ما حرّم على الصائمين من المفطرات

والممنوعات، ولعلكم تتصفون بصفة التقوى وتتخلقون بأخلاقها، وهكذا سائر ما ذكر فيه هذا اللفظ، مثل قوله: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]، أي: المتقين لكل ما يُتَّقَى من الكفر والفسوق والعصيان، أي: المؤدِّين للفرائض والنوافل التي هي خصال التقوى، وكذلك قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِّنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠١]، أي: إن الذين كانت التقوى وصفهم، وترك المحارم شعارهم، متى زَيْنَ لهم الشيطان بعض الذنوب تذكروا كل أمر يوجب لهم المبادرة إلى المتاب؛ كعظمة الله، وما يقتضيه الإيمان، وما توجهه التقوى، وتذكروا عقابه ونكاله، وتذكروا ما تُحدثه الذنوب من العيوب والنقائص، وما تسلبه من الكمالات، ﴿فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ﴾ من أين أتوا، ومبصرون الوجه الذي فيه التخلص من هذا الذنب الذي وقعوا فيه، فبادروا في التوبة النصوح، فعادوا إلى مرتبتهم، وعاد الشيطان خاسئاً مدحوراً.

وكذلك ما ذكره على وجه الإطلاق على المؤمنين، وبلفظ «المؤمنين» أو بلفظ: «إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا» ونحوها، فإنه يدخل فيه جميع ما يجب الإيمان به من الأصول والعقائد، مع أنه قيّد ذلك في بعض الآيات، مثل قوله: ﴿قُولُوا ءَامَنَّا بِاللَّهِ﴾ الآية [البقرة: ١٣٦] ونحوها.

وكذلك ما أمر به من الصلاح والإصلاح، وما نهى عنه من الفساد والإفساد مطلقاً، يدخل فيه كل صلاح، كما يدخل في النهي كل فساد.

وكذلك قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ١٩٥]، ﴿وَأَحْسِنُوا﴾ [البقرة: ١٩٥]، ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى﴾ [يونس: ٢٦]، ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَنِ

إِلَّا الْإِحْسَنُ ﴿الرحمن: ٦٠﴾ يدخل في ذلك كله: الإحسان في عبادة الخالق بأن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك، والإحسان إلى المخلوقين بجميع وجوه الإحسان؛ من قول، وفعل، وجاه، وعلم، ومال، وغيرها.

وكذلك قوله تعالى: ﴿الْهَنَكُمُ التَّكَاثُرُ﴾ [التكاثر: ١]، فحذف الْمُتَكَاثَرُ به ليعمَّ جميع ما يقصد الناس فيه المكاثرة من الرياسات، والأموال، والجاه، والضيعات، والأولاد، وغيرها مما تتعلق به أغراض النفوس، ويلهيها عن طاعة الله.

وكذلك قوله: ﴿وَالْعَصْرِ ﴿١﴾ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾ [العصر: ١-٢]، أي: في خسارة من جميع الوجوه، إلا من اتَّصف بالإيمان، والعمل الصالح، والتواصي بالحق والصبر.

===== التعليق =====

ولهذا قال: ﴿لَفِي خُسْرٍ﴾، فجعل الخسر ظرفاً له فيه. والظرف محيط بالمظروف، يعني: أن الإنسان منغمس في الخسر، والخسر محيط به من كل جانب، إلا من اتَّصف بهذه الصفات الأربع ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ [العصر: ٣].



وقوله: ﴿فَسْتَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣]، فذكر المسؤولين، وأطلق المسؤول عنه؛ ليعمَّ كل ما يحتاجه العبد ولا يعلمه.

وكذلك أمره تعالى بالصبر، ومحبة الصابرين، وثناؤه عليهم،

وبيان كثرة أجرهم؛ من غير أن يقيد ذلك بنوع، ليشمل أنواع الصبر الثلاثة، وهي: الصبر على طاعة الله، وعن معصيته، وعلى أقداره المؤلمة. ومقابل ذلك: ذمُّه للكافرين، والظالمين، والفاسقين، والمشركين، والمنافقين، والمعتدين، ونحوهم؛ من غير أن يقيده بشيء، ليشمل جميع ذلك المعنى.

ومن هذا قوله: ﴿فَإِنْ أَحْصَيْتُمْ﴾ [البقرة: ١٩٦]، ليشمل كل حصر.

﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فِرْجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾ [البقرة: ٢٣٩]، ليعم كل خوف.

وقد يقيد ذلك ببعض الأمور، فيتقيد به ما سيق الكلام لأجله، وهذا شيء كثير لو ذهبنا نذكر الأمثلة لطالت، ولكن قد فتح لك الباب فامش على هذا السبيل المفضي إلى رياض بهيجة من أصناف العلوم.

===== التعليق =====

ويلتحق بهذه القاعدة: أن الحكم المعلق بوصف يدل على عليّة ذلك الوصف فيه؛ فمثلاً إذا قلت: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾ [الحجر: ٤٥]، أي: لتقواهم؛ فالحكم المعلق بوصف يدل على عليّة ذلك الوصف لهذا الحكم، ويدل أيضاً على أنه يعم بعموم هذا الوصف، وأنه يقوى كلما قوي ذلك الوصف ويضعف كلما ضعف.

وقد أشار المؤلف إلى أن الأمثلة كثيرة، فمنها: قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى﴾ ⑥ وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى ⑦ وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَى ⑧ [الضحى: ٦ - ٨]، لم يقل: ألم يجدك يتيمًا فأواك، وضالًّا

فهداك، وعائلاً فأغناك؛ لأن الذي حصل من هذا حصل له ولغيره، فإن الله تعالى آواه وآوى به أيضاً، فهو فئة كل مؤمن وملجأ كل مؤمن فيما يقدر عليه. ﴿وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى﴾ هداه وهدى به. ﴿وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَى﴾ أغناه وأغنى به. ولهذا قال الرسول عليه الصلاة والسلام للأنصار: «ألم أجدكم ضلّالاً فهداكم الله بي، وعالة فأغناكم الله بي، ومتفرقين فألفكم الله بي»^(١). هذه فائدة، لو قال: ألم يجدك يتيماً فأواك، ووجدك ضالاً فهداك، ووجدك عائلاً فأغناك؛ صار مخصصاً، فلما حذف المتعلق صار عاماً.



(١) أخرجه البخاري في كتاب المغازي، باب غزوة الطائف (٤٠٧٥)؛ ومسلم في كتاب الزكاة، باب إعطاء المؤلف قلوبهم على الإسلام (١٠٦١).

القاعدة الخامسة عشرة:

جعل الله الأسباب للمطالب العالية مبشرات
لتطمين القلوب وزيادة الإيمان.

وهذا في عدة مواضع من كتابه، فمن ذلك:

النصر، قال في إنزال الملائكة: ﴿وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ وَلِتَطْمَئِنَّ بِهِ قُلُوبُكُمْ﴾ [الأنفال: ١٠].

وقال في أسباب الرزق ونزول المطر: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيحَ مُبَشِّرَةً وَلِيَذِيقَكُمْ مِنْ رَحْمَتِهِ﴾ [الروم: ٤٦].

وأعمُّ من ذلك كله قوله: ﴿إِلَّا لِمَنْ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [٦٢] الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾ لَهُمُ الْبُشْرَىٰ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [يونس: ٦٢ - ٦٤]، وهي كل دليل وعلامة تدلهم على أن الله قد أراد بهم الخير، وأنهم من أوليائه وصفوته، فيدخل فيه الثناء الحسن، والرؤيا الصالحة، ويدخل فيه ما يشاهدونه من اللطف، والتوفيق، واليسير لليسرى، وتجنبيهم العسرى.

ومن ذلك، بل اللطف: أن يجعل الشدات مبشرة بالفرج،...

التعليق

لأن الله يقول: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ﴾ [٥] وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ﴿٦﴾ فَسَنِيَرُهُ لِلْيُسْرَىٰ﴾ [الليل: ٥ - ٧]، ويقول: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا﴾